

قراءة في كتاب "ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي" لمجموعة باحثين

الدكتور عفيف عثمان

الكلمات المفتاحية: عفيف عثمان، العدالة، العدل، الحرية، الأنا، سلطة التسوية، الحراك العربي، الإسلام.

العدالة في وجوهها المختلفة

يُشير عزمي بشارة في تقديمه أو مطالعته النظرية المهمة، إلى التحول في دلالة لفظ العدالة (أو العدل) وإلى الخلاف في تحديده بسبب الاختلاف في المواقف القيمية أو المعيارية، ولم ترتبط العدالة في تطورها التاريخي، في زعمه، بمقولات المساواة والقانون إلا في إطار الدولة الوطنية الحديثة. ويقف المفكر الفلسطيني عند ثلاثة مركبات للعدالة في الفكر المعاصر فرضت نفسها، ويتوجب على الفكر العربي التعامل معها وتأصيلها وهي: المساواة النسبية في الحقوق والواجبات، بموجب منظومات فكرية تختلف في تعريفها، وفكرة العدالة الاجتماعية بموجب تعريفات مختلفة كبديل من المساواة المطلقة، وتشريع الحريات المدنية والسياسية وقوننته، وأيضاً ربطها بالمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والحريات، وأخذ مسألة الهوية كذلك في الحسبان.

تناول فهمي جدعان "العدل في حدود ديونطولوجيا عربية"، مستعيداً استخدامات العدالة في الموروث العربي والإسلامي، مُحدداً له أربعة وجوه: العدل الكلامي المتعلق بأفعال الله والبشر، ويقرّن بين العدل والخير، والعدل الفلسفي الأخلاقي ذو الأصول اليونانية، والعدل الشرعي المحكوم بمبدأي الحلال والحرام، وأخيراً العدل السياسي والاجتماعي، وهو ما يُطلق عليه تعبير "السياسة الشرعية"، وهدفه تطبيق مقاصد الشريعة. وبقي العدل، برأي جدعان، مطلباً رئيساً عند مفكري النهضة مع ربطه بمفهوم الحرية، غير أن ذلك كان وقتياً "من بعض لواحق الأنوار" وفواعلها وظلالها، ومن ثم يتوقف عند تفكير بعض الباحثين الإسلاميين والفلاسفة العرب المعاصرين في "العدل"، ولا سيّما ما كتبه سيد قطب حول "العدالة الاجتماعية في الإسلام"، وناصيف نصار في "منطق السلطة والذات والحضور". ويعرض جدعان النظريات الغربية للعدالة التي قد تفيد العرب في بحثهم عن نظرية مخصوصة لهم، مثل: النظرية النفعية ونظرية المساواة الليبرالية ونظرية الحرية الليبرالية والنظرية الماركسية والنظرية الجماعية والنظرية النسوية. وبعد نقاش معمق ومستفيض لها، يعتقد الكاتب أن المنظور "الجماعي" الذي يؤكد أهمية "الرباط الاجتماعي" وينكر

"الحياة الليبرالي" وغلبة "الأنا الليبرالي غير الملتزم"، و"الأنا الذري للاجتماعي" هو منظور ملائم لمجتمعاتنا العربية في المرحلة التاريخية" الراهنة، كما يُطالب الكل، أفرادًا ومؤسسات بتمثل مبدأ "المسؤولية".

عرض محمد الأشهب "الحق في العدالة في الخطاب الفلسفي المعاصر"، بداية من جون رولز في نظريته عن "العدالة كإنصاف" والتعديل الذي أجراه عليها لاحقًا، وما أفاض به هابرماس من نقد لها ومن تقدير للفيلسوف الأميركي كونه قدّم قراءة جديدة للفلسفة الكانطية، ويركز الباحث على المناظرة بين هذين الفيلسوفين، ما يتفقان عليه وما يختلفان حوله. ويبحث الأشهب عن مفهوم العدالة الاجتماعية عند أكسيل هونيث، من الجيل الثالث في مدرسة فرانكفورت، ليعثر عليها في مفهومه عن "فلسفة الاعتراف"، إذ يُعزّز هذا الأخير بأهمية الاعتراف المتبادل الذي "قد يُساهم في حل العديد من المشكلات والصراعات الاجتماعية التي يُعانيها المجتمع المعاصر"، ويستكمل الباحث المغربي سياحته الفكرية زائرًا فورست، أحد أعلام النظرية النقدية في صيغتها الجديدة، مُنقّبًا في "العدالة الاجتماعية" عنده ولا سيّما فكرة "السياق التسويغي للعدالة"، إذ إن موضوع العدالة "ليس التوزيع العادل للخيرات الاجتماعية أو تحليل المجتمع، بل السلطة، أي التوزيع العادل لسلطة التسويغ"، وهذا قد يساهم، في رأيه، بقيام مجتمع عادل ديمقراطي متسامح.

بسط محمد جبرون "العدالة في الفكر السياسي التراثي: الحد والمحدودية" عند الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة، ملاحظًا تحول هذا التقليد العريق إلى تراث مكون وغياب قسري "للعدالة في المشهد التاريخي العربي" وانتعاش مضاداتها، إلى أن حاول الإصلاحيون العرب تجديدها. ويأخذ الباحث تجربة الشيخ محمد عبده وحدودها نموذجًا، ويعترف له بأنه "أنشأ خطابًا جديدًا تقدميًا عاج فيه نواقص العدالة في المجتمع المصري الحديث". ويرى جبرون نقاط ضعف كثيرة في أطروحات الإمام أبرزها "اعتمادها بصورة كبيرة على الرأي والتأويل ونسبته إلى النص من خلال التفسير"، وعدم وضوح بعض الأحكام التي أطلقها. أما سعيد بن سعيد العلوي في "العدالة أولًا: من وعي التغيير إلى تغيير الوعي" فينخرط في السياق العربي الراهن ويقرأ مشاهد الحراك العربي أو ما يسميه هو "الانتفاض"، ويراه وارتًا لفكر النهضة الراض للاستبداد والمناادي بالعدالة، وهي تاليًا، من حيث الوعي الذي تحمله والزخم قد تحمل تبشيرًا بالنهضة العربية الثانية؟.

اقترح وجيه قانصو في "تمثلات العدالة والحرية في التاريخ الإسلامي" تتبع هاتين القيمتين الأساسيتين في الوعي الإسلامي بدءًا من الإسلام التأسيسي إلى الإسلام المبكر والإسلام التاريخي وصولًا إلى تمثلهما في المجتمع الحديث. أما الباحث فادي فاضل في "المصالحة في القانون الدولي: غاية ومسار لا عفوية ومصافحة" فقد ذهب إلى الواقع، وما يعقب الحروب عادة من محاولات إعادة بناء ومصالحات تأخذ أحيانًا معنى "العدالة الانتقالية"، بحثًا عن جلاء حقيقة ما جرى، ولهذا الغرض يحدّد فاضل قواعد المصالحة التي تدعم، برأيه، العملية الديمقراطية.

ويسائل عبد العزيز لبيب في بحثه المميّز "العدالة في وضع استثنائي: ملاحظات في مآزقها الدولية"، من خلال معتقل "غوانتانامو" مقولة "الاستثناء" بوصفها "حالة اختبارية قصوى في فيزياء العدالة"، كما يدرس التلاعب بالقانون الدولي الجنائي وخلخلته، وما قضية فلسطين إلا المثال الآخر الساطع "على حدود العدالة، وعلى حدود التشريع الدولي وهزيمتهما أمام 'الواقعة الخام' التي للقوة المغتصبة" ولحاميتها أميركا، صاحبة المعايير المزدوجة. كما يكتب مراد ديباني عن "اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، أو استقراء معالم النموذج الليبرالي المستدام لما بعد الربيع العربي"، بحثًا عن بديل يقوّن الحرية بالعدالة خارج الأطر المطروحة، مفندًا ما هو متداول في سوق الأفكار ولا سيّما نظرية جون رولز عن العدالة كإنصاف، ناقدًا لها من "منظور اقتصادي واقعي"، ويأمل الباحث في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" أن يتحقق على نحو أصيل "الاتساق بين الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية".

والحال، يقترح محمد الحداد في "جدلية العدالة والحرية في ضوء الثورات العربية: الديمقراطية باعتبارها عدالة القرن العشرين" ومن موقع المثقف، الشروط التي يراها مناسبة كي يجتمع مطلبي الحرية والعدالة "في إطار الجدل المتواصل بينهما" تحقيقًا لآمال العرب وحلم فلسفة العدالة الحديثة من كانط إلى رولز، وعلى هذه الأخيرة، في نظره، أن تستجيب شروط ثلاثة: أن تكون عدالة استحقاق (لا هبة ولا منّة)، وأن تكون عدالة حُرّيّة (الحرية مبدأ أساس)، وأن تكون عدالة مساواة.

تناول عبد الحي مؤذن "العدالة الانتقالية والسلطوية المبلّرة: نموذج المغرب"، بمعنى أنها تؤجّل مفاعيل التعريف الأولي للعدالة وإلزاماتها وتستعيب عنها في شكل مؤقت بنمط آخر "انتقالي" سعيًا وراء الديمقراطية والمصالحة مع الماضي السلطوي العنيف، ويركز الباحث على "الخاصية المغربية التي تتمثل في سعي النظام السلطوي لتجاوز العنف في تدبير الشأن السياسي، في إطار ليبرالية من دون ديمقراطية". أما محسن بو عزيزي فنظر إلى "العدالة في عيون

السجناء: بحث في التمثّلات الاجتماعية من داخل السجون التونسية"، ومن زنناته يسائل السجين العدالة الجزائرية
ويطرح عليها قضايا اللامساواة والإقصاء والإنصاف، ومن خلال البحث الميداني "يفك السحر عن العدالة ويعرّفها
بالضد في الغالب". وبدوره قرأ عبد الكريم داوود "العدالة المحلية والتنمية في تونس: قراءة جغرافية في مفهوم العدالة"،
مركزاً على مفهوم العدالة في المقاربات الجغرافية، والعدالة المحلية كإنصاف.